إدارة
التواصل

صنــدوق النقــد الدولــي

بيان صحفي رقم 14/ 131
للنشر الفوري
٢٧ مارس ٢٠١٤

صندوق النقد الدولي
واشنطن العاصمة، الرقم البريدي 20431
الولايات المتحدة الأمريكية

الصندوق يعلن التوصل إلى اتفاق على مستوى الخبراء مع أوكرانيا حول اتفاق للاستعداد الائتماني بقيمة ١٤–١٨ مليار دولار أمريكي

زارت بعثة من صندوق النقد الدولي العاصمة الأوكرانية كييف في الفترة ٤–٢٥ مارس الجاري لتقييم الموقف الاقتصادي الراهن ومناقشة برنامج تضعه السلطات للإصلاح الاقتصادي ويمكن أن يدعمه الصندوق. وفي ختام الزيارة، أصدر السيد نيكولاي غورغييف، رئيس بعثة الصندوق إلى أوكرانيا، البيان التالي في كييف:

"توصلت البعثة إلى اتفاق على مستوى الخبراء مع السلطات الأوكرانية حول برنامج للإصلاح الاقتصادي يمكن أن يدعمه الصندوق من خلال اتفاق للاستعداد الائتماني مدته عامان. ويبلغ مجموع الدعم المالي الذي سيؤدي البرنامج إلى صرفه لأوكرانيا من المجتمع الدولي ٢٧ مليار دولار على مدار العامين القادمين. ويتضمن هذا الدعم ١٤–١٩ مليار دولار يقدمها الصندوق، على أن يتحدد الرقم بشكل دقيق بعد حساب مجموع الدعم الثنائي ومتعدد الأطراف.

ويخضع الاتفاق الذي تم التوصل إليه مع السلطات لموافقة إدارة الصندوق ومجلسه التنفيذي. ومن المتوقع أن ينظر المجلس التنفيذي في هذه المسألة في إبريل القادم، عقب قيام السلطات باعتماد مجموعة قوية وشاملة من الإجراءات المسبقة الرامية إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتهيئة الظروف الملائمة للنمو المستمر.

"وقد وصلت اختلالات الاقتصاد الكلي في أوكرانيا إلى مستوى غير قابل للاستمرار على مدار العام الماضي، حيث أدى ربط سعر الصرف بالدولار والمبالغة في تقييمه (حتى وقت قريب) إلى ارتفاع عجز الحساب الجاري متجاوزا ٩% من إجمالي الناتج المحلي، كما أدى غياب التنافسية إلى ركود الصادرات وإجمالي الناتج المحلي. ومع المدفوعات الخارجية الكبيرة والقدرة المحدودة على النفاذ إلى أسواق الدين الدولية، هبطت الاحتياطيات الدولية إلى مستوى حرِج يعادل شهرين من الواردات في أوائل عام ٢٠١٤. ووصل عجز المالية العامة في عام ٢٠١٣ إلى ٤,٥% من إجمالي الناتج المحلي، وتراكمت على الحكومة متأخرات إنفاق ضخمة. ووصل عجز شركة نافتوغاز المملوكة للدولة إلى حوالي ٢% من إجمالي الناتج المحلي في عام

٢٠١٣، مدفوعا بالزيادة الحادة في عمليات البيع بأسعار أقل من التكلفة. وما لم تتحرك السياسات لمواجهة هذا العجز، فمن الممكن أن يتسع العجز المجمع للميزانية/نافتوغاز إلى أكثر من ١٠% من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠١٤."

"**وعقب الاضرابات الاقتصادية والسياسية المكثفة في الشهور الأخيرة، حققت أوكرانيا بعض الاستقرار، لكنها لا تزال تواجه تحديات صعبة.** ولحماية الاحتياطيات ومعالجة تقييم العملة المبالغ فيه، قام البنك المركزي الأوكراني بتعويم سعر الصرف في فبراير الماضي. وساعدت التدابير التي تم تنفيذها في شهري فبراير ومارس على استقرار الأسواق المالية وضمان الوفاء بمدفوعات الميزانية الحيوية. ومع ذلك، فلا تزال آفاق الاقتصاد صعبة، مع تراجع الاقتصاد إلى حالة الركود. ونظرا لعدم القدرة على النفاذ إلى الأسواق في الوقت الراهن، فمن المنتظر أن تكون مدفوعات الدين الأجنبي كبيرة في الفترة ٢٠١٤–٢٠١٥.

"ويهدف برنامج السلطات للإصلاح الاقتصادي إلى استعادة استقرار الاقتصاد الكلي ووضع البلاد على مسار الحوكمة الرشيدة والنمو الاقتصادي القابل للاستمرار مع حماية الفئات الضعيفة في المجتمع. وسيركز البرنامج على الإصلاحات في المجالات الرئيسية التالية: سياسات النقد والصرف، والقطاع المالي، وسياسات المالية العامة وقطاع الطاقة والحوكمة، والشفافية، ومناخ الأعمال.

"وستهدف السياسة النقدية إلى استقرار الأسعار المحلية مع الحفاظ على مرونة سعر الصرف. وسيساعد هذا على التخلص من الاختلالات الخارجية، وتحسين القدرة التنافسية، ودعم الصادرات والنمو، وتيسير إعادة البناء التدريجية للاحتياطيات الدولية. ويخطط البنك المركزي لاستحداث إطار لاستهداف التضخم في الشهور الاثني عشر القادمة بما يكفل ركيزة قوية لتثبيت توقعات التضخم.

"وستركز إصلاحات القطاع المالي على الجوانب التالية: (١) ضمان السلامة والسيولة وكفاية رأس المال في البنوك؛ (٢) تحسين الإطار التنظيمي والرقابي لدى البنك المركزي، بما في ذلك الالتزام بأفضل الممارسات الدولية والرقابة على أساس موحد؛ (٣) تيسير تسوية القروض المتعثرة في القطاع المصرفي.

"وسوف تؤمِّن سياسة المالية العامة النفقات ذات الأولوية خلال الشهور القادمة وتعمل على تنفيذ تصحيح مالي أكثر عمقا على المدى المتوسط. وسيتحقق الاستقرار بشكل مبدئي في عام ٢٠١٤ عن طريق مزيج من التدابير على جانبي الإيرادات والنفقات. وبالنسبة للفترة ٢٠١٥–٢٠١٦، يتوخى البرنامج تصحيحا تدريجيا لأوضاع المالية العامة بقيادة النفقات – وذلك بوتيرة تتناسب مع سرعة التعافي الاقتصادي ومع حماية الفئات محدودة الدخل – بهدف تخفيض عجز المالية العامة إلى حوالي ٢,٥% من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠١٦.

"وستركز الإصلاحات في قطاع الطاقة على الحد من العبء الضريبي في هذا القطاع، مع العمل على جذب استثمارات جديدة ورفع مستوى الكفاءة. ومن أهم الخطوات في هذا المجال الالتزام بإصلاح الطاقة خطوة خطوة والانتقال بتعريفات الغاز والتدفئة في سوق التجزئة إلى مستوى استرداد التكلفة الكاملة، إلى جانب اتخاذ إجراءات عاجلة لتحقيق هذا الهدف. ومن المهم أن يأتي

ذلك مصحوبا بتعزيز الحماية الاجتماعية من أجل تخفيف الأثر على الفئات الأكثر ضعفا. ومع مرور الوقت، سيركز البرنامج أيضا على تحسين شفافية حسابات نافتوغاز وإعادة هيكلة الشركة لتخفيض التكاليف ورفع الكفاءة.

"وستكون الإصلاحات الرامية إلى تقوية الحوكمة وزيادة الشفافية وتحسين مناخ الأعمال عناصر محورية في البرنامج. وستتضمن إجراءات السياسة في هذه المجالات اعتماد قانون جديد للمشتريات لسد الثغرات أمام التهرب من إجراءات المنافسة؛ وتدابير لتيسير رد المبالغ المسددة من ضريبة القيمة المضافة إلى منشآت الأعمال؛ وإجراء تدقيق مستقل ربع سنوي لحسابات نافتوغاز. وسيتم وضع الملامح الكاملة لهذه التدابير وغيرها بمساعدة البنك الدولي والبنك الأوروبي للإنشاء والتعمير ومنظمات دولية مالية أخرى، وستكون عاملا مساعدا على زيادة شفافية عمليات الحكومة ومعالجة قضايا الحوكمة طويلة الأمد وإزالة الحواجز أمام النمو.

وبالإضافة إلى ذلك، سيقوم الصندوق بإعداد دراسة تشخيصية شاملة تغطي إطار مكافحة الفساد والحوكمة، وتصميم وتنفيذ القوانين واللوائح، وفعالية القضاء، والإدارة الضريبية.

"ويركز برنامج السلطات للإصلاح الاقتصادي تركيزا صحيحا على معالجة أهم التحديات التي تواجه أوكرانيا. وسيكون الثبات في تنفيذه سبيلا للنجاح في تحقيق هذه الأهداف المهمة، وهو ما سيسمح بدعم هذه الجهود من جانب المجتمع الدولي."

“The authorities' economic reform program [enjoys broad political support] and is rightly focused on addressing the key economic challenges faced by Ukraine. Its success in achieving these important objectives will be steadfast implementation, which will enable these efforts to be supported by the international community.”